اقتصاديون يدعون لوضع استراتيجية فاعلة لدعم الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد إلى دراسة المنتجات الصناعية الوطنية ذات المزايا التنافسية وتصنيفها قطاعيا وتكنولوجيا وتحليل أسواق التصدير من حيث المواصفات المطلوبة ووضع رؤية استراتيجية وآليات محددة وفاعلة لدعم الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية.

مشيرين إلى أهمية بلورة خطة وطنية شاملة للنهوض بالنشاط التصديري والعمل على إيجاد التوطين السليم للصناعات التصديرية.

وتعد قضية التصدير من أهم القضايا المصيرية التي تواجه الاقتصاد الوطني وحسب الخبراء الاقتصاديين فإن من الأهمية بمكان دراسة النمط الراهن للصادرات ذات الميزة التنافسية على الصادرات اليمنية من خلال تطبيق معايير المؤشرات التنافسية على الصادرات الوطنية لمعرفة إن كانت تتمتع بقدرات تنافسية أو تواجه معوقات تضعف قدراتها في الأسواق الخارجية.

ويؤكد الدكتور محمد عبدالوارث، أستاذ الاقتصاد بجامعة عدن أن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية الصادرات تتطلب حزمة من السياسات الصناعية والتجارية والتشغيلية ومنظمة إدارية كفؤة تضمن تشخيص وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه عملية التصدير.

وتهدف الخطط والبرامج الإصلاحية الوطنية في هذا الخصوص إلى خلق بيئة مواتية لتنمية قطاع الصادرات.

ويوضح د. عبدالوارث أن أهمية هذه الخطط تأتي من كون البرامج التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات من الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية، كما أن تحرير التجارة على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والرقابة والمعايير التقنية مكونات هامة في عملية التأثير على القدرات التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية وبالتالي فإن دور

الدولة في هذا الجانب لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات التقليدية.

ويشير د. محمد إلى أن مؤسسات وآليات تنمية الصادرات المتعلقة بالترويج والتمويل تلعب دورا فاعلا في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية وينطبق ذلك على الدول الصناعية والنامية على السواء.

ويرى أن مدخل تلبية حاجات العملاء يتضمن تحقيق رضى المستهلكين وسرعة الاستجابة في تلبية الحاجات من خلال العمل على تقديم السلع ذات الجودة والمنتج ذي الأداء العالي المرتبط بالخصائص الأساسية وبالمفردات الإضافية وتقديم سلع وخدمات عالية الجودة ومتميزة عما يقدمه المنافسون إلى جانب توفير الخدمات الضرورية المرافقة للمنتج.

كما يتطلب ذلك طبقا لدراسة أعدها د. محمد عبدالوارث العمل على تنمية القدرات التنافسية الذي يتضمن المرونة وقدرة المؤسسة على تنويع منتجاتها وتسويقها في الوقت المناسب وتحقيق أفضل المخرجات وأجودها بأقل تكلفة ممكنة مما يؤثر إيجابيا على ميزة المؤسسة التنافسية وتقليصه لصالح المستهلك والمؤسسة في نفس الوقت والجودة العالية بهدف البقاء في الأسواق وتنمية الموقف التنافسي والذي يلزم المؤسسة الصناعية تبني نظام الجودة الشاملة الذي يضمن استمرارية الجودة العالية في السلع والخدمات والوظائف.

وتشير الدراسة إلى أن الاهتمام المتزايد بتحسين الجودة أدى إلى الانتقال من التركيز على السلعة وأهمية انتاجها بمواصفات تلبي رغبة المستهلكين إلى اعتبارها مجرد محصلة للأداء الجيد لمختلف وظائف المؤسسة.

وتشدد على ضرورة تدعيم البحث والتطوير وتشجيع الإبداع وتنمية المعرفة والمهارات لدى الكفاءات البشرية المتاحة بالقطاعات الصناعية باعتباره عنصرا أساسيا.

وتضيف أن التركيز على العنصر البشري بتنميته وتحضيره وتوفير بيئة العمل المؤثرة إيجابيا على روحه المعنوية يعد أحد أهم ركائز إدارة الجودة الشاملة، حيث أصبحت الموارد البشرية أساس التنافسية مما يعطيها بعدا استراتيجيا في قيادة القطاعات الصناعية.

وتلفت الدراسة إلى أهمية التركيز على العميل كونه أحد أهم عناصر البيئة التنافسية المؤثرة بالإضافة إلى أن الاحتفاظ بالموقف التنافسي وتطوير مزاياه مرهون بقدرة تلك القطاعات على تقديم سلع وخدمات ذات جودة تلائم أذواق العملاء وتلبي احتياجاتهم المحددة والشاملة.

توفير مضختين لمشروع المياه بحجة

■ ،،حجة/سبأ

وقع مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة حجة وبرنامج يمن عطاء على اتفاقية دعم مشروع مياه حجة.

تتضمن الاتفاقية توفير برنامج يمن عطاء مضختي مياه أقفية لمعالجة أزمة المياه التي تعاني منها مدينة حجة بتكلفة تقدر بنحو ١٦ مليوناً و٦٠٠ ألف ريال بتمويل من البرنامج على أن يتم توفيرها خلال شهر من توقيع الاتفاقية.

وفي حفل التوقيع اشاد محافظ حجة المهندس فريد أحمد مجور بالجهود التي يبذلها برنامج يمن عطاء في دعم مثل هذه المشاريع الحيوية الإستراتيجية الهامة والمساهمة في البنية التحتية للمحافظة.

من جانبه استعرض مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة المهندس محمد الدعيس الجهود المبذولة في سبيل الحد من معاناة المواطنين ومعالجة مشكلة أزمة المياه بالمحافظة.. مؤكداً أهمية توفير هذه المضخات التي ستساهم في تغطية أكثر من ٣٠٪ من العجز الحاصل بمحطة عين علي وبما يؤدي إلى انتهاء أزمة المياه بالمحافظة.

تدريب صيادي الديس الشرقية على صيانة المحركات البحرية

■ ،،المكلا /سبأ

اختتمت بمدينة الديس الشرقية محافظة حضرموت أمس دورة تدريبية خاصة بصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية ، نظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع المعهد الدولي الحديث.

تلقى ٢١ صياداً من صيادي جمعية الديس السمكية وجمعية البندر السمكية على مدى ثلاثة أيام معارف تطبيقية عن فنون صيانة وإصلاح المحرك البحري وكيفية تحديث المكينة البحرية وإصلاحها والتعامل معها.

وأوضح منسق المشروع في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا ماهر خان لـ(سبأ) أن تنفيذ الدورة يأتي ضمن مشروع تدريب الصيادين على صيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية الممول من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية ويستهدف تدريب ٣٠٠ صياداً من الجمعيات السمكية في ساحل حضرموت والمهرة وشبوة.

تقرير: الاقتصاد اليمني يمتلك مجموعة من العوامل الديناميكية المحركة للنشاط الاقتصادي والمحفزة للنمو

■ ،،خاص / الثورة

أكد تقرير حكومي أن الاقتصاد اليمني يمتلك مجموعة من العوامل الديناميكية المحركة للنشاط الاقتصادي والمحفزة للنمو ، والتي تؤدي في مجملها إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية للقطاعات الاقتصادية .

وأشار التقرير إلى تلك العوامل من أهمها اتساع قاعدة الفرص الاستثمارية حيث يتمتع الاقتصاد اليمني بتعدد وتنوع مجالات الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية نظراً لتنوع الموارد الطبيعية ورخص في الأيدي العاملة واتساع حجم السوق وتعدد مجالات الاستثمار. فالقطاع الزراعي يتميز بوجود تنوع مناخي وطبوغرافي يتيح زراعة العديد من المحاصيل، الأمر يجعل قاعدة الإنتاج الزراعي كبيرة ومتنوعة على مدار العام وخاصة الخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية كما يتيح الفرصة لزراعة المحاصيل النقدية ذات الجودة العالية والتي تتوفر فيها ميزة نسبية مثل البن والقطن والموز والمانجو والخضروات والفواكه وتصديرها إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي المجال الصناعي تبرز العديد من الفرص الاستثمارية ذات العائد المرتفع نظراً لاتساع حجم السوق المحلي وتوفر المواد الخام والأيدي العاملة لكثير من الصناعات التي تتمتع اليمن فيها بميزة نسبية مثل الصناعات الإنشائية كالرخام والجرانيت والجبس والأسمنت وصناعة النفط والغاز والصناعات المعدنية والصناعات الكهربائية وصناعة تجميع السيارات فضلا عن صناعة الملابس والصناعات الجلدية.

من جانب اخر يزخر قطاع التعدين والمقالع والمحاجر بإمكانيات وموارد متنوعة تتوفر بكميات تجارية. وتكشف الدراسات الجيولوجية وجود معادن الفضة والبلاتين واليورانيوم، كما توجد مؤشرات على توفر الذهب والنحاس والحديد والتيتانيوم، بالإضافة إلى الخامات المعدنية والصخور الصناعية والتي يمكن تنميتها واستغلالها في الأنشطة الصناعية المختلفة، ويتوقع بدء استغلالها خلال السنوات القليلة القادمة من خلال السعي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها وتحسين البنية التحتية الضرورية لتحقيق الاستغلال الأمثل لمثل هذه الموارد. وتملك اليمن احتياطيات ضخمة من الصخور الصناعية والإنشائية مثل الجبس والملح الصخري والحجر الجيري، وكذلك العديد من أحجار البناء والزينة.

من ناحية ثانية تتواصل الجهود نحو توفير خدمات البنية التحتية لمواقع الاستثمار والمناطق الصناعية في عدد من المناطق وخاصة بعد صدور قانون المناطق الصناعية والذي يمنح للمستثمرين أراضي تقام عليها المشروعات وفق نظام التأجير لمدة ٣٠-٥٠سنة، كما يمنح المستثمرين والمصنعين فترة سماح من الإيجار لفترة تتراوح بين سبع إلى عشر سنوات.. من جانب آخر تضمنت مصفوفة الإصلاحات الوطنية الجاري تنفيذها حزمة من السياسات و الإصلاحات الشاملة في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية وتعزيز مبدأ الإدارة الرشيدة ومعالجة قضايا الفساد وتطوير قانون المناقصات، فضلا عن تحسين مؤشرات بيئة الإعمال كل ذلك يعطي دفعة قوية لتحرير مناخ الاستثمار وإزالة القيود التي تعيق الاستثمار المحلي والأجنبي.

ولفت الى ان عملية التحول في مسار التنمية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدور أكبر في إدارة النشاط الاقتصادي وتوسيع استثماراته وطاقاته الانتاجيه والاستثمارية. بدأت منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م حيث أجريت إصلاحات هيكلية واسعة في منظومة التشريعات والقوانين المالية والضريبية وفي قوانين النظام المصرفي وقوانين الاستثمار والجمارك تمهيدا لتوفير بنية تحتية متكاملة للاستثمار الخاص وبيئة استثمارية ملائمة لمنشآت الأعمال تتواكب مع دوره الجديد وما سيشهده من تطور محتمل في السنوات القادمة.

كما تم إعادة النظر في بعض التشريعات الضريبية والإدارية بحيث تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث عمدت إلى تعديل بعض القوانين وبالأخص قانون الاستثمار وقانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات، قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، قانون العمل ، وقانون السجل التجاري. من ناحية ثانية شملت الإصلاحات المؤسسية استكمال الأطر المؤسسية التي تساهم في رفع أداء القطاع الخاص والأشراف عليه وتنمية العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات العامة الداعمة للقطاع الخاص ومنها (الهيئة العامة للاستثمار من أجل تبسيط إجراءات الاستثمار وخدمة المستثمرين وكذلك الهيئة العامة للمناطق الحرة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات). وبناء على ما سبق فإن من شأن هذه الإصلاحات زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارية والتصديرية للقطاع الخاص.

بميناء عدن:

تفريغ أكثر من ألفي طن للمواد الغذائية

■ ،،عدن/سبأ

أفرغت ١١٧ حاوية بميناء الحاويات بعدن أمس بضائع واردات شملت الأرز والسكر والألبان الجافة والكماليات تزن الفين و١٢٧ طن.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء الحاويات بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن حاويات المواد الغذائية أفرغتها السفينة السنغافورية كوسنيويتم البالغ طولها نحو ١٥٦ متراً والحاويات اليمنية أفرغت ٢٧ حاوية معدات خاصة بالمشاريع الاستثمارية للمنطقة الحرة ومكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن تزن ٢٨٨ طناً.

وكانت أرصفة ميناء الزيت بعدن شهدت اليوم تفريغ ٣٧ ألف طن متري من مادة الديزل الواصلة من ميناء الفجيرة الإماراتي أفرغتها ناقلة النفط سوماتا البهامية.

افتتاح معرض المنتجات الحرفية في عدن

■ ،،عدن/ سبأ

افتتح بعدن أمس معرض المنتجات الحرفية لأصحاب المشاريع الصغيرة الممولة من صناديق الإقراض صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.

يحتوي المعرض الذي يضم ١٧ جناحاً على عروض للملابس الجاهزة وأجنحة خاصة بالبخور العدني والحلويات والمخللات والعشار والبن والمعاوز إضافة إلى أجهزة الحاسوب.

ويأتي المعرض الذي يستمر أسبوع في إطار الاحتفال بالعيد الـ٤٤ للاستقلال الـ٣٠ نوفمبر المجيد وضمن المشاريع التي تم تمويلها بمدينة عدن خلال العشر الأشهر الماضية وعددها ١٢٧ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ٤٥ مليوناً و٦٠٠ ألف ريال، وفرت ٨٢٧ فرصة عمل من العمالة اليمنية.

دراسة: استجابة مؤسسات التعليم والتدريب للتطورات العملية والتكنولوجية ضعيفة

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة تحديث وتطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لتتواكب مع الاحتياجات المتولدة عن سوق العمل المحلي والإقليمي. وأكدت الدراسة ضعف استجابة هذه المؤسسات للتطورات العملية والتكنولوجية لسوق العمل في اليمن، وبشكل خاص التطورات المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل المختلفة، والذي ادى إلى عدم التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

وتشير الدراسة إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل. وطبقاً للدراسة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن سوق العمل في اليمن يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصاً في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتضيف الدراسة أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشددة على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حملة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.

ويواجه خريجو التعليم المهني والجامعي صعوبات جمة تقف أمام استيعابهم في سوق العمل، منها ضعف المهارات المطلوبة وتدني فرص التوظيف في الجهاز الإداري للدولة، وتراجع دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد الضغوط على سوق العمل، وهو ما يتطلب التفكير الجاد في البحث عن فرص عمل لتلك الأعداد المتزايدة في السوقين المحلي والإقليمي.